

الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد.. تعزيز الشفافية وحسن إدارة المال العام

والاقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الجمهورية اليمنية فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة أو أي من مؤسساتها أو هيئاتها طرفاً فيه، أو سحب امتياز وغير ذلك من الأرتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين النافذة أو تلحق ضرراً بالصالح العام.

تدابير مكافحة الفساد

ويجوز مشروع القانون للهيئة اتخاذ تدابير تشريعية لمكافحة الفساد أهمها التنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم وتطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية لمواكبة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقيام بالدراسات حول إنشاء محاكم إدارية مختصة وتوصية الجهات ذات العلاقة بإنشائها وفقاً لأحكام القوانين ذات العلاقة. كما تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم وتطوير نظم تولى الوظيفة العامة بغية تعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة والإبداع في تولى مناصب الوظيفة العامة، وتعزيز نظم الاختيار والتأهيل والتدريب لشغل المناصب العامة الأكثر عرضة للفساد لضمان حسن الأداء وتعزيز مبدأ الشفافية في الوظيفة العامة ومنع تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والقائم بها مع وضع ضوابط وتحديد مدة زمنية بعد انتهاء خدمة الموظف العام لمنع ممارسته لأنشطة مهنية أو تجارية أو التحاقه بالعمل لدى القطاع الخاص إذا كان لذلك صلة مباشرة بالوظائف العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة، إلى جانب وضع النظم الهادفة إلى بيان الأداء والسلوك الوظيفي السليم والمنشرف للوظيفة العامة، وتعزيز وتفعل التدابير التأديبية لمنع استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة.

ويسمح مشروع القانون للهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم وتطوير النظم المالية ونظم المشتريات والمناقصات والمزايدات العامة ونظم إدارة الموارد والاستخدامات والملكيات العامة وتطوير البيات الرقابية بمختلف أنواعها ومعايير المحاسبة والمراجعة الحاسبية، بما يكفل حسن إدارة المال العام والملكيات العامة وضمان حمايتها والحفاظ عليها، وكذا دراسة وتقييم وتطوير النظم والتدابير المتعلقة بالقطاع الخاص بغية تعزيز معايير وانظمة المحاسبة والمراجعة لتعزيز شفافيته ووضع الضوابط الكفيلة بمراجعة الحسابات والميزانيات العمومية والإلزام بمسك الدفاتر والسجلات المنتظمة مالياً ومحاسبياً، ووضع الضوابط الكفيلة بمنع التعاطب بالبيانات الحاسبية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سهولة الوصول إلى السجلات لمراجعتها من قبل الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة.



وتتضمن مهام الهيئة الجديدة دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد معرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات بها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية أو انضمت إليها، وكذا تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقاً للقوانين النافذة، وتمثيل الجمهورية اليمنية في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والتنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الدولية الرامية إلى منع الفساد، والتنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث البيات ووسائل مكافحته.

كما تتولى الهيئة المستقلة التنسيق مع أجهزة الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته، وجمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قواعد وبيانات وانظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية في قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية

تشهد الفترة القادمة خطوات وإجراءات جادة وعملية لمكافحة الفساد في إطار مصفوفة البرنامج التنفيذي لمحاور البرنامج الانتخابي لخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، حيث تعكف الحكومة على إعداد تلك المصفوفة التي تتضمن مشروع قانون مكافحة الفساد الذي تنشأ بموجبه هيئة وطنية مستقلة عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعبئ موارسه وفقاً للقوانين النافذة، ومشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الذي تنشأ عنه لجنة عليا للمناقصات والمزايدات.

□ «الميثاق» - صنعاء:

■ وأوضح مسئول حكومي لـ«الميثاق» أن الحكومة تسعى بدءاً من العام الجاري إلى تقديم بيئة واضحة ومحددة المعالم لإجراءات مكافحة الفساد، وذلك من خلال محاربة المسببات الاجتماعية للفساد، والقيام بحملات إعلامية للتوعية العامة بضرر الفساد وإزالة العوائق القانونية التي كانت تساعد على خلق بيئة ملائمة للفساد.

شراكة بين الحكومة ومجلسي النواب والشورى ومنظمات المجتمع المدني

وقال المسئول: «إنه علاوة على أهداف تطوير القضاء والمحكمة وسيادة القانون والإمن، وتطوير البنية التشريعية، ورفع كفاءة الرقابة والمحاسبة، تبرز أهمية إعطاء دفعة للتوجه السياسي والمؤسسي في أحداث المزيد من التطور والتقدم في مكافحة الفساد، وصولاً إلى تحسين مؤشر ادراك الفساد إلى مستوى ٤ نقاط على الأقل وهو المستوى الذي وصلت إليه في المتوسط مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وعزا المسئول الفساد إلى العديد من الأسباب الجذرية والمتمثلة بالمستويات المرتفعة للبيروقراطية الإدارية، والإجراءات المالية والإدارية المعقدة، وانخفاض المستويات العلمية والمهنية للموظفين، وانخفاض الاخلاقيات المهنية لدى عدد من الموظفين، وتدني المستوى المعيشي وضعف الإطار القانوني الذي ينظم استخدام الأموال العامة، بالإضافة إلى ضعف البيات التنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد، وافتقار بعض الصفقات والمناقصات الحكومية إلى الشفافية.

استهداف مسببات الفساد

وأشار تقرير رسمي -حصلت «الميثاق» على نسخة منه- إلى أن مقاييس منظمة الشفافية العالمية سجلت تحسناً مؤشراً ادراك الفساد في اليمن من ٢,٦ نقطة «أدناها صفر واقتصاصها ١٠» في عام ٢٠٠٣م، إلى ٢,٧ نقطة فقط في عام ٢٠٠٥م وليضع اليمن في المرتبة ١٠٦ من أصل ١٥٩ دولة تم قياس مؤشر الفساد فيها.

ووفقاً للتقرير فإنه ابرأناً من الدولة لمخاطر الفساد على المجتمع والتنمية، صدر قرار جمهوري في عام ٢٠٠٣م، بتشكيل لجنة وزارية لمكافحة الفساد.. وقد حققت هذه اللجنة تطورات ملموسة في استهداف

بالثورة تمكن الشعب من القضاء على كل منوف القهر والاستغلال الاستعماري البغيض

تهل علينا الذكرى العاشرة، لثورة ١٤ أكتوبر المباركة

والشعب يجني ثمار نضال أبنائه في ربوع الوطن كافة..

وبهذه المناسبة الوطنية العظيمة

يسرنا أن نتقدم بالتهاني القلبية الصادقة..

إلى فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

باني النهضة الوطنية الحديثة ومجسد

أهداف ثورته ومبادئها على واقع الوطن المعطاء..

وإلى أبناء شعبنا كافة..

وكل عام وأنتم بخير

المؤسسة اليمنية العامة للإذاعة والتلفزيون

